دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي

د. عمر محمد بشينـــــــه[1]
د. فـرج سـليـم الجـنـدى[2]
محمد عبدالسلام احمودة[3]
عمر عبدالسلام ابوفـــردة[4]

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة الى التعرف على أدوات السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي، وبيان مدى فاعليتها ونجاحها في تحقيق الاستقرار النقدي، ولتحقيق هدف الدراسة في إطارها النظري فقد تم تناول جملة من الدراسات السابقة التي طالت موضوع الدراسة بالبحث، والوقوف على أهم ما توصلت له من نتائج وما انتهت إليه من توصيات، أما في الإطار التحليلي فقد تم صياغة نموذج الدراسة في شكل معادلة انحدار بين متغير الاحتياطي القانوني متغيراً فاعلاً يعبر عن السياسة النقدية، ومتغيري التضخم وسعر الصرف معبرين عن حالة الاستقرار النقدي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لسياسة الاحتياطي القانوني في سعر الصرف، غير أن هذا التأثير يبدو معدوماً أو لا وجود له إذا تعلق الأمر بالتضخم، مما يعني أن السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي لم تنجح في خلق استقرار نسبي للأسعار، وقد أوصت الدراسة بأن يكون الهدف الرئيس عند صياغة السياسة

1- محاضر بقسم التمويل والمصارف – كلية الاقتصاد والتجارة – الجامعة الأسمرية الإسلامية.
E.Mail: omarbshina@gmail.com
2- محاضر بقسم التمويل والمصارف – كلية الاقتصاد والتجارة – الجامعة الأسمرية الإسلامية.
E.Mail: aljoundifaraj@gmail.com
3- باحث في مجال التمويل والمصارف. E.Mail: mohammad.hmouda93@yahoo.com
4- باحث في مجال التمويل والمصارف. E.Mail: Omar09038@gmail.com

النقدية لمصرف ليبيا المركزي هو استهداف خلق حالة الاستقرار النقدي، كما دعت الدراسة إلى الاهتمام وتشجيع الدراسات والأبحاث التي من شأنها دراسة العوامل الأخرى التي لم تشملها الدراسة مثل درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي وهيكلة ونوعية الموارد البشرية التي يوظفها، وتقديم التوصيات بشأنها بما ينعكس إيجاباً على قدرته على تحقيق الأهداف المنوطة به وفي مقدمتها تحقيق الاستقرار النقدي.
كلمات مفتاحية: الاستقرار النقدي–الاحتياطي القانوني–سعر الصرف– التضخم.

المقدمة:

يكتسي الدور الذي يؤديه المصرف المركزي في الحياة الاقتصادية أهمية خاصة، ليس لكونه يقف على قمة الجهاز المصرفي فقط، بل لكونه المؤسسة التي يمكنها بلورة أهداف السياسة النقدية بوضوح، ويمثل تحقيق الاستقرار النقدي المرتكز والهدف الرئيس لهذه السياسة، ويرتبط نجاح المصرف المركزي في تحقيق هذا الهدف، ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي بجملة متغيرات منها ما هو ذي صلة بالمصرف المركزي نفسه على غرار درجة استقلاليته، وهيكله ونوعية الموارد البشرية التي يوظفها. ومنها ما هو وثيق الصلة بالبيئة المصرفية والمجتمعية ودرجة تطورها.

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتطرح مدى نجاح المصرف المركزي في القيام بأهم وظائفه، وهي المحافظة على حالة الاستقرار في مستوى الأسعار، وبما ينعكس على حالة الاستقرار في مستوى الاقتصاد.

أهداف الدراسة:

. محاولة إبراز دور السياسة النقدية في ليبيا، ومعرفة مدى نجاح الإجراءات المتخذة.
. التركيز علي فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.
. التعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أدخلتها ليبيا لتحقيق الاستقرار النقدي.

أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة بالنسبة للعلم:

تسهم الدراسة في إضافة بحوث جديدة للمكتبة العلمية، وإعطاء المزيد من المعلومات للمتخصصين في هذا المجال.

أهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع:

توضيح الدور الذي يؤديه المصرف المركزي من خلال دراسة أدواته وتأثيرها في النظام النقدي وتحقيق الاستقرار فيه، كونه ينعكس علي المجتمع في تحسين صورة المصرف المركزي لدى عامة الناس مما يسهم في زيادة الثقة في النظام المصرفي العام والمالي و الاقتصادي للدولة لدى المجتمع.

أهمية الدراسة بالنسبة للباحثين:

يزيد الباحثين معرفة جديدة بالدور الذي يؤديه المصرف المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي وصقل مهاراتهم البحثية وزيادة قدرتهم علي تحليل المشكلات البحثية.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في طبيعة الدور الذي يمكن ان تضطلع به المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي في بلدانها، وطبيعة هذا الدور في ليبيا بشكل خاص التي عانى اقتصادها وما زال من تجذر الاختلالات وتفاقمها خاصة ظاهرة التضخم الجامح على الرغم من الإصلاحات النقدية التي اعتمدها مصرف ليبيا المركزي.

وهنا يثور سؤال رئيس حول دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة محل الدراسة، فهل تمكن المصرف من خلال أدواته المختلفة من تحقيق الاستقرار النقدي؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية أُخَر تدور وتتمحور حولها الدراسة شكلاً ومضمونا في الإجابة عنها وهى:

- ما أثر سياسة الاحتياطي القانوني في التغير في أسعار الصرف في ليبيا؟
- ما أثر الاحتياطي القانوني في معدل التضخم في ليبيا؟

فرضيات الدراسة:

من خلال أسئلة الدراسة تم اشتقاق الفرضية الرئيسية الآتية:

(لا يوجد دور لمصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي).

ومن خلال الفرضية الرئيسة تم اشتقاق الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا يوجد أثر لسياسة الاحتياطي القانوني في التغير في أسعار الصرف في ليبيا.

لا يوجد أثر لسياسة الاحتياطي القانوني في معدل التضخم في ليبيا.

نموذج الدراسة:

شكل (1)

أنموذج الدراسة

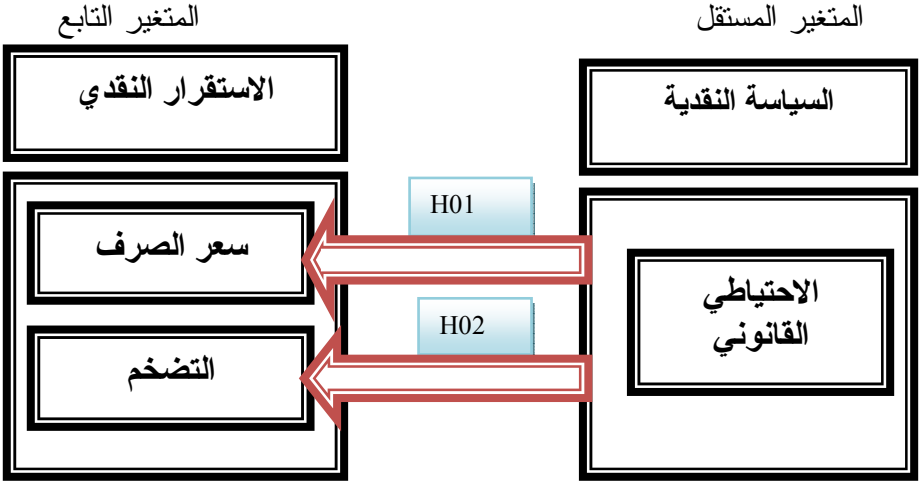

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة من الدراسات: (عقراوى، وإلياس2017م)، (شبيرة2016م)، (العايب2015م)، (Masahiro & Peter 2012م).

الدراسات السابقة:

– دراسة عقراوى، وإلياس 2017م، ركزت علي دور مزاد العملة الأجنبية للمصرف المركزي في تحقيق استقرار أسعار الصرف والحفاظ علي قيمة الدينار العراقي من خلال التدخل لتوفير الدولار الأمريكي للاقتصاد لمواجهة الطلب وهو أسلوب لم يسبق التعامل به خلال السنوات السابقة، ونتيجة لاستمرار المزاد في مزاولة أعماله بشكل منتظم فقد أسهم في تحقيق حالة الاستقرار التي يشهدها السوق، لذا تأتي أهمية الدراسة من أهمية استقرار سعر الصرف في الاقتصاد والذي له دور كبير في الحياة الاقتصادية والأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها لضمان توفير البيئة المناسبة للاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى أن مبيعات مزاد العملة أسهمت بشكل فاعل في استقرار أسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ومنذ بدء أعماله، كما أن استمرارية ارتباط الاقتصاد العراقي بأسعار النفط وبالتالي حساسيتها المفرطة لكل التقلبات و الصدمات علي اعتبار ان النفط هو الأساس في الحصول على الدولار، وأن أسعار الصرف في العراق تأثرت بالأزمة السياسية الإقليمية وهي أحد العوامل المهمة التي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار في أسعار الصرف وارتفاع الأسعار إلى مستويات أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة، وأن هناك ارتباطاً ايجابياً بين كل من مزاد العملة في المصرف المركزي وقيمة العملة الوطنية، وأوصت الدراسة بتحفيز القطاع المصرفي للمساهمة في السياسة النقدية من خلال الفوائض المالية الموجودة لدى المصارف التجارية لدعم المشاريع الاقتصادية لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي، والعمل على زيادة الرقابة من قبل المصرف المركزي على كل المشترين للعملة الصعبة من المصرف وخاصة المصارف التجارية التي تدخل إلى مزاد العملة وذلك للمحافظة على العملة الصعبة داخل العراق ومنع تهريبها إلى الخارج، كما أوصت بالعمل على تطوير وزيادة مساهمة الصناعات المحلية في الناتج

المحلي الإجمالي للتقليل من الاعتماد على السلع و الخدمات المستوردة للحفاظ على العملة الصعبة داخل الدولة.

– دراسة Christian & Rose 2016م، هدفت إلى بيان أثر الأزمة المالية العامة 2007–2009م، ودور المصارف المركزية، في إعادة تركيز جهودها لتعزيز الاستقرار المالي، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأدبيات الحديثة و الخبرة الدولية لتقييم دور المصارف المركزية في التخفيف من مخاطر الاستقرار المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن رد الفعل على الأزمة المالية العالمية أثبتت أن تعزيز الاستقرار المالي هو أولوية قصوى لمحافظي المصارف المركزية، وأن المصارف المركزية تشارك علنا بتحليلاتهم المستقلة على النظام المالي، وأن المصارف المركزية تسيطر مباشرة على سياسات الحكومة الصغيرة و الكبيرة في بعض الدول، بينما في دول أُخَر لديها دور استشاري، وأن استخدام السياسات النقدية لتخفيف مخاطر الاستقرار المالي هو أداة إضافية للمصارف المركزية.

– دراسة شبيرة 2016م، هدفت إلى معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والسياسة النقدية المطبقة من أجل الوصول إلى هدفها النهائي، وتوصلت الدراسة إلى أن بنك الجزائر يعتمد على الأدوات النقدية غير المباشرة مركزاً على أداة الاحتياطي الإجباري إلى جانب الأدوات الحديثة كأدوات استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع، الأمر الذي جعله يتحكم بشكل فعلي في فائض السيولة مدعماً بذلك الاستقرار النقدي، وبالتالي فإن السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000–2014م فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي، وأوصت الدراسة بمواصلة العمل على تعزيز استقلالية المصرف المركزي وتطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسته النقدية بصورة فعلية، كما أوصت بضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وخاصة معدل إعادة

الخصم وعمليات السوق المفتوحة، والتنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية خاصة من خلال تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر.

– دراسة العايب 2015م، هدفت إلى تسليط الضوء على خصوصيات المصرف المركزي لماله من أهمية بالغة في النظام النقدي والمصرفي، وإظهار الدور الذي يؤديه المصرف المركزي في المحافظة على استقرار الأسعار، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تحسناً في المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، ويعود ذلك إلى السياسات الإصلاحية المعتمدة، هذا ما كان له أثر إيجابي في تحسن الوضع الاقتصادي وعودة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وعرفت سياسة سعر الصرف في الجزائر عدة مراحل، حيث أدت الظروف الصعبة التي واجهتها الجزائر إلى رفع الرقابة عن الصرف، وتطبيق سياسة تخفيض العملة لتصحيح الاختلالات الخارجية، وأوصت الدراسة المصرف المركزي بمراقبة ومتابعة تطور أسعار الصرف ومحاولة المحافظة على استقراره، والتحكم في استقرار سعر الصرف الأجنبي وذلك من خلال التحكم في قيمة العملة الوطنية، و انتهاج سياسة لتقييم الأسعار من خلال مجموعة من العملات الدولية المستقرة بدلاً من التسعير بالدولار فقط.

– دراسة Cristea 2014م، هدفت إلى تأكيد دور المصارف المركزية فيما يتعلق بالاستقرار المالي في السياق الجديد الذي أوجدته الأزمة المالية العالمية، وتسليط الضوء على الحاجة إلى مراجعة إجراءات المصارف المركزية في سبيل استقرار الأسعار هدفاً أساسياً لها، من أجل تعزيز موقف أكثر استباقية للتعامل مع الاستقرار المالي، إضافةً للدور التقليدي للمصارف المركزية في التنظيم والإشراف على القطاع المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى أن العديد من المصارف المركزية اتخذت إجراءات واسعة من أجل تحقيق استقرار النظام المالي، وأن المصارف المركزية تقوم بتمويل الحكومات أثناء الأزمات وهذا ما كان يحدث في بدايات إنشائها، وأن السياسة النقدية

عادة ما ترسم من 2 إلى 3 سنوات وهو ما يتفق مع دورة اقتصادية واحدة، في حين أن الاختلالات تتراكم خلال فترة زمنية أطول، كما توصلت إلى أن التوسع المفرط في مسؤوليات المصارف المركزية يعني مشاركة أكبر في الساحة السياسية، وأوصت الدراسة بتوسيع النطاق الزمنى للسياسة النقدية لأكثر من ثلاث سنوات من أجل تحقيق استقرار الأسعار، كما يجب العمل على ضمان استقلالية المصارف المركزية من أجل ضمان التوازن والحفاظ على استقرار الأسعار وهو الهدف الأساس لها، كما أوصت بضرورة تعاون المصارف المركزية مع المؤسسات المالية الأُخَر وتبادل المعلومات من أجل اتخاذ إجراءات فعالة لمنع وإدارة الأزمات المحتملة.

– دراسة Martin 2014م، هدفت إلى تقديم نظرة عامة حول القضايا المتعلقة بدور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال دراسة استقلالية المصرف المركزي، وكذلك مناقشة المخاطر الأخلاقية التي تواجه القطاع المصرفي وصولاً إلى الهدف الأساسي للمصرف المركزي وهو استقرار الأسعار، ومن ثم مناقشة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية عموماً مع الاهتمام بشكل خاص بالتنمية في منطقة اليورو، وأوصت بدراسة التحديات التي تواجه المصرف المركزي في صياغة سياسته النقدية ومنها درجة استقلاليته، وهيكلته، ومناقشة المخاطر الأخلاقية في المصارف من أجل اتخاذ القرارات المصرفية في بيئة يكون فيها الاستقرار المالي شرطا أساسياً للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي هدفاً أساسياً للمصرف المركزي.

دراسة دخيل الله 2014م، هدفت إلى تقييم أداء وفعالية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي، وخلصت الدراسة إلى ضعف فعالية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي كونها غير واضحة المعالم والأهداف، إضافة إلى عدم إلمام المصرف المركزي بآليات التفاعل بين أدوات السياسة النقدية والمتغيرات المستهدفة بالاقتصاد الليبي، وقد ذهبت الدراسة إلى أن تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي الليبي

كان سلبيا، وأوصت الدراسة بتطوير البيئة المصرفية، ومراجعة القانون رقم (1) لسنة2005 والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م، ودعت الدراسة إلى تحرير الأسعار، وترشيد الإنفاق العام لمعالجة مشكلة فائض السيولة في الاقتصاد، ووضع إستراتيجية واضحة المعالم للسياسة النقدية.

– دراسة جبار2013م، هدفت إلى إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر ومعرفة مدى نجاعة الإجراءات المتخذة، والتركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن، وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، والتعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية، ولإنجاحها لابد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة، كما توصلت إلى أن السياسة النقدية في الجزائر غير فعالة ولكن بعد تهيئة المناخ القانوني والتنظيمي استطاعت أن تحتل مكانة مهمة في التحكم بمعدل التضخم وتصحيح الاختلالات الخارجية والداخلية رغم ضيق السوق النقدية والمالية في الجزائر، وأوصت الدراسة بتشجيع الصادرات خارج قطاع النفط، والنهوض بقطاع الصناعة والزراعة والاستفادة من خبرات الدول الرائدة في هذا المجال، والاستكمال والإسراع في إصلاح المنظومة المصرفية باعتبارها أحد الركائز الأساسية للسياسة النقدية، والعمل على توسيع السوق النقدية وتطويرها وكذلك السوق المالية وذلك باستخدام التقنيات الحديثة.

– دراسة Masahiro & Peter 2012م، هدفت إلى توضيح دور المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، ودراسة التحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة بسبب نظمها المالية المتخلفة وقابليتها للتأثر بتدفقات رأس المال الأجنبي المتقلب لا سيما التوقف المفاجئ وانعكاس ذلك على الاستقرار المالي في تلك الدول،

وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية أظهرت أن دور المصارف المركزية في العديد من الدول لم يكن كافياً لتحقيق الاستقرار المالي، حيث تم تقسيم المسؤولية على الإشراف المالي بين المصارف المركزية و وزارات المالية، وأن هذه الدول تفتقر إلى بنية تحتية ملائمة لضمان الرقابة والتنسيق والتحليل وتبادل المعلومات بينهما، وأوصت الدراسة المصارف المركزية باستخدام الأدوات التقليدية لخفض سعر الفائدة، وإذا لم يكن كافياً فعليها اللجوء إلى أدوات غير تقليدية بما في ذلك تقليص حجم الائتمان، كما أوصت بمنح المصارف المركزية كل الصلاحيات وأدوات تحقيق الاستقرار المالي لضمان النجاح في تللك الدول، حتى يكون النظام المالي مرناً بحيث يستطيع تحمل الأزمات الداخلية والخارجية، وأن يكون قادراً على تجنب انحدار أسعار الأصول وتقليص حجم الائتمان الذى يمكن أن يعطل بشكل أساسي دور القطاع المصرفي وسيطاً بين الادخار والاستثمار.

– دراسة المشهداني وآل طعمة 2012م، هدفت الي دراسة طبيعة عمل السياسة النقدية ومناقشة أبرز الأدوات النقدية المستخدمة من السلطة النقدية لتحقيق أهدافها، وبيان مدى تحقق الاستقرار النقدي، وتوصلت إلى أن السياسة النقدية غير قادرة على إحداث الاستقرار السعري المطلوب في الاقتصاد العراقي كون الأخير يعاني من اختلالات هيكلية حقيقية في مجال الصناعة و الاستثمار والأسواق المحلية كسوق العمل و سوق السلع و الخدمات، إذ يحتاج العراق لمعالجة هذه الاختلالات إلى تنسيق و تفعيل و مشاركة السياسات الاقتصادية الكلية الأُخَر (السياسة المالية، و السياسة الاستثمارية، والسياسة الإنتاجية)، نتيجة للتطورات التي حدثت للاقتصاد العراقي من خلال تبنيه سياسات التحول نحو اقتصاد السوق، هذا الأمر دفع السلطات النقدية في العراق إلى تغيير إطار عمل السياسة النقدية من خلال منح المصرف المركزي الاستقلالية في اتخاذ القرارات وبما ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة

للدولة، وأن المصرف المركزي العراقي تحول من دور محدد لسياسة المصارف التجارية الخاصة بالإقراض و الإيداعات وأسعار الفائدة إلى دور مراقب لحركات الإقراض والإيداعات وأسعار الفائدة، إذ منح المصرف المركزي المصارف التجارية حرية تحديد أسعار الفائدة علي وفق الوضع الاقتصادي للدولة بما يحقق أرباحا لهذه المصارف على أثر تشريع قانون المصارف المرقم (94) لسنة 2004م، وأوصت الدراسة بضرورة معالجة الاختلالات الهيكلية في البنى التحتية الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، من خلال تضافر جهود السياسات الاقتصادية الكلية إلى جانب السياسة النقدية من أجل إدخال إصلاحات اقتصادية قطاعية في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات والصناعات الاستخراجية والتحويلية من خلال خطة اقتصادية شاملة، كما أوصت السلطة النقدية بالعمل على استقرار سعر صرف الدينار العراقي عن طريق مزادات بيع العملة كون استقرار سعر الصرف يمثل أحد الأسس المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ودفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي في الدولة، كما عليها أن تعمل للسيطرة على الكتلة النقدية الكبيرة عن طريق تحقيق تناسب متوازن بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي العراقي للوصول لتوازن القطاعين الحقيقي و النقدي، كما أوصت بالعمل على تطوير الأسواق المالية والنقدية من أجل تنفيذ واستيعاب إجراءاتها غير المباشرة للسيطرة على حركة المتغيرات الاقتصادية لاسيما المستوى العام للأسعار، وضرورة مشاركة المصرف المركزي العراقي في صياغة وإعداد وتمويل وتنفيذ الخطط الاقتصادية التي تعمل على تحقيق إصلاحات اقتصادية حقيقية في الأسواق الثلاث الرئيسية (سوق النقد وسوق السلع والخدمات وسوق العمل).

– دراسة الجبوري2011م، هدفت إلي تحليل أهمية توفر استقلالية المصارف المركزية شرطاً ضرورياً لأداء دورها الفاعل في الاستقرار النقدي والشامل وتحقيق

أهداف السياسة النقدية لأي دولة، وذلك من خلال الاستعانة بتجارب بعض الدول المتباينة في درجة استقلالية مصارفها المركزية عن الحكومات سواءً من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي وعلى نحو قد تكون فيه هذه الاستقلالية مطلقة أو محددة، وتوصلت إلى أن استقلالية المصرف المركزي لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخذ أشكالاً مختلفة، وتعدد وظائف المصارف المركزية في البلدان النامية وعدم اقتصارها على تحقيق الاستقرار في القيمة الداخلية والخارجية للعملة على عكس المصارف المركزية في البلدان المتقدمة التي تركز على وظائف محددة ومعينة من أجل الوصول إلى تحقيق تلك الوظائف، وأن المصرف المركزي العراقي اتجه صوب العمل على أسس آلية السوق من خلال سعيه لتحقيق هدف أساسي من خلال اعتماده بدرجه كبيرة على الأدوات النقدية غير المباشرة، وهذا الحال مخالف لتوجهات معظم المصارف المركزية في البلدان النامية، وحصول المصرف المركزي العراقي على درجة أعلى من الاستقلالية بموجب قانون المصرف المركزي رقم 56 لسنة 2004م، وأوصت الدراسة بمنح المصارف المركزية حق تحديد السياسة النقدية إذا ما أردناها أن تكون مستقلة بدون شروط تحد من فاعلية أدواتها في تحقيق الاستقرار النقدي ومحاربة التضخم وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وإبعادها عن التأثيرات الحكومية وغير الحكومية، وبالعمل على إطالة مدة تعيين محافظ المصرف المركزي لأن من الصعوبة على المصرف المركزي تحقيق استقلاليته في الأمد القصير، وبضرورة بذل المزيد من الجهود بهدف تحقيق الهدف الأساسي للمصرف المركزي العراقي والمتمثل في المحافظة على المستوى العام للأسعار، من خلال التوسع في استخدام أدوات المصرف غير المباشرة.

– دراسة سعيدان 2009م، هدفت إلى معرفة دور المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال البحث في موضوع النقود والسياسة النقدية، باعتبار أن

النقود هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، والآلية التي تتم بها المبادلات وتسوى بها المقبوضات، وتوصلت إلى أن القطاع المصرفي في الجزائر غير مواكب للتطورات المصرفية في العالم مما أعاق إلى حد ما قيام مصرف الجزائر بأداء سياسة نقدية حقيقية، كما أن وجود كتلة نقدية معتبرة خارج الدائرة المصرفية أسهم في ضعف سيولة الجهاز المصرفي، وهو ما عاد بالسلب على أداء السياسة النقدية، وبروز سوق موازية للصرف أثر أيضا في الأسعار الحقيقية له، وأوصت بأن يكون الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو محاربة التضخم والعمل على استقرار قيمة العملة، وضرورة اعتماد معايير علمية والقيام بالدراسات المستقبلية للتنبؤ بمعدلات التضخم حتى يتم توفير بيئة مستقرة للنشاط الاقتصادي وتجنب ارتفاع معدلات التضخم مستقبلا، والاستقلال في صياغة السياسة النقدية، بحيث يجب أن يقوم مجلس النقد والقرض بصياغة السياسة النقدية و الائتمانية والإشراف على تنفيذها، كما أوصت بضرورة تنفيذ إصلاحات مصرفية وفق المعايير العالمية حتى يسهم القطاع المصرفي في تمويل التنمية وتشجيع الاستثمار بهدف زيادة العرض الكلي وتشجيع الصادرات مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

– دراسة مبارك 2005م، هدفت إلى توضيح الإطار العام لدور الرقابة المصرفية الذي تمارسه السلطات الإشرافية على أعمال المصارف، ومحاولة فهم آليات تدخل المصارف المركزية في مراقبة النشاط المصرفي ومتابعة مختلف جوانب أداء المصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن رقابة المصرف المركزي على أعمال المصارف تتمثل عموما في تدخله للتأثير على حجم الكتلة النقدية ومسار الائتمان في الاقتصاد وكذلك السيطرة على السيولة المصرفية، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات النقدية التي أثبت الواقع تراجع الفعالية المباشرة منها لمصلحة تلك غير المباشرة.

– دراسة طوقان 2005م، هدفت إلى دراسة مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، والوقوف على دور المصرف المركزي باعتباره المحور الرئيس للقطاع المصرفي وزيادة قدرته على المنافسة والتطور لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي، وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار، وذلك من خلال دراسة تجربة البنك المركزي الأردني، وتوصلت إلى أن السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني حققت إنجازات ملموسة، فقد تم المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار مما عزز الاستقرار والثقة بمناخ الاستثمار في الأردن وعاد بالنتائج الايجابية على أداء الاقتصاد الأردني، وأوصت بالاستفادة من تجربة البنك المركزي الأردني في إرساء سياسة نقدية سليمة وفاعلة وفى بناء جهاز مصرفي يتمتع بالملاءة والكفاءة.

– دراسة حسب الرسول (2004) وهدفت إلى تتبع طبيعة أداء المصرف المركزي من خلال مساهمته في عرض النقود وعمليات الإصدار والرقابة والتمويل، وصولاً إلى بيان دوره في تحقيق الاستقرار النقدي، وتوصلت إلى أن عدم التوازن عند الإصدار النقدي يقود إلى تفاقم ظاهرة التضخم النقدي، وأن ضعف الرقابة على الجهاز المصرفي حد من فاعلية أدوات السياسة النقدية، وأن استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي أثرت في حجم السيولة النقدية، وفاقمت من ظاهرة التمويل بالعجز الأمر الذى قاد في مجمله إلى تعميق التضخم، وقد أوصت الدراسة بتنظيم العمل المصرفي وتنمية ثقافة التدريب والتطوير لدى العاملين بالجهاز المصرفي، وتأصيل العمل المصرفي الإسلامي بما يحقق التوازن ويسهم في إحداث الاستقرار.

التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات المذكورة أعلاه سواء العربية منها والأجنبية، المصرف المركزي والسياسات النقدية ودورهما في تحقيق الاستقرار النقدي، وقد تعرضت

الدراسات لبعض التجارب العربية والأجنبية بهدف تحقيق الاستقرار المنشود، وقد ساعدت هذه الدراسات علي أخذ تصور واضح عن الموضوع، واستلهم منها الباحثون الكثير في وضع تصور حول دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

وتبقى هذه الدراسات سندا قويا للوصول لبدائل نابعة من تجارب سابقة، تجعل الباحثين يستفيدون من الأخطاء التي قد يقعون فيها، وما يمكن استخلاصه من الدراسات أن للمصرف المركزي دوراً أساسياً ومحورياً بالتعاون مع مؤسسات الدولة في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال أدواته وسياساته والإجراءات التي يعتمدها.
وأخيراً، أفادت الدراسات السابقة الباحثين في تحديد مشكلة الدراسة وتحديد أهدافها وأسئلتها وفروضها.

منهجية الدراسة:

نهدف فيما يلى إلى توضيح منهجية الدراسة من حيث نوع وطبيعة الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، من أجل التعرف على دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي.

أولاً: نوع وطبيعة الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجين هما:

- المنهج الوصفي والذى يحدد مفردات الدراسة ويقدم معلومات وصفية لها.
- المنهج التحليلي الذى يفسر العلاقات التي تبين مفردات الدراسة للتعرف على دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هو مصرف ليبيا المركزي، وقد اهتم به الباحثون لما يمثله الاقتصاد الليبي من أهمية بالنسبة للباحثين، إحساساً منهم بالمسؤولية بالنظر إلى ندرة الأبحاث والدراسات في هذا المجال، وفيما يلى نبذة عن مجتمع الدراسة:

إن مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مالية مُستقلة ومملوكة بالكامل للدولة الليبية، ويُمثل السلطة النقدية بها وقد حدد قانون إنشاء المصرف المركزي والقوانين اللاحقة له والتي كان آخرها قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م أهداف المصرف المركزي وهي المحافظة على الاستقرار النقدي والعمل على تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني في إطار السياسة العامة للدولة. ويتولى مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي تصريف أمور المصرف ووضع اللوائح الداخلية المتعلقة بعملياته وبالشئون الإدارية والمالية، ويتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيساً ونائب المحافظ نائباً للرئيس، وخمسة أعضاء آخرين، ويُعتبر المحافظ هو الرئيس التنفيذي للمصرف وهو الذي يتولى إدارته وتصريف شئونه العادية بإشراف مجلس الإدارة.

وتعد مدينة طرابلس مقر الإدارة العامة لمصرف ليبيا المركزي، ويقوم المصرف بتقديم خدماته للمصارف التجارية وفروعها في جميع أنحاء الدولة من خلال فروعه في كل من بنغازي، وسرت، وسبها، وأقسام الإصدار في مدينة غريان، والبيضاء.

وقد بدأ مصرف ليبيا المركزي نشاطه في الأول من شهر أبريل عام 1956م، وحل بذلك محل لجنة النقد الليبية التي أنشئت في عام 1951م، وقد كانتْ من بين وظائفه المحافظة على تغطية العملة المُصدرة بأصول إسترلينية، ولم يكن له في بداية نشاطه أي دور في مراقبة عرض النقود أو الائتمان المصرفي أو في الرقابة على المصارف، وبمرور الوقت اتسعتْ صلاحيات مصرف ليبيا المركزي لتشمل المهام التالية:

- تنظيم وإصدار العملة الورقية والمعدنية.
- المحافظة على استقرار النقد الليبي في الداخل والخارج.
- إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية.
- تنظيم الائتمان المصرفي من حيث الحجم والنوع والسعر بما يكفل مواجهة الحاجات الحقيقية للنمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.
- اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية دولية كانتْ أو محلية.
- العمل مصرفاً للمصارف التجارية.
- مراقبة المصارف التجارية والتأكد من سلامة أوضاعها المالية ومراقبة كفاءة أدائها وضمان حقوق زبائنها.
- العمل مصرفاً ووكيلاً مالياً للدولة ومؤسساتها العامة.
- تقديم المشورة للدولة فيما يتعلق برسم وتقييم السياسة الاقتصادية والمالية.
- مراقبة الصرف الأجنبي.
- القيام بالمهام أو العمليات التي عادة ما يقوم بها أي مصرف مركزي آخر.
- ما قد يُسند إليه من مَهَام بموجب قانون المصارف أو أي اتفاقيات دولية تكون الدولة طرفاً فيه.
- إصدار وإدارة القروض التي تعقدها الدولة. (https://cbl.gov.ly).

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

أ- الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة من عام (2007-2016).

ب- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على مصرف ليبيا المركزي.

جـ- الحدود العلمية: تم اختيار المتغير المستقل وهو السياسة النقدية (الاحتياطي القانوني)، والمتغير التابع تمثل في الاستقرار النقدي والذى تم قياسه من خلال (سعر الصرف، والتضخم).

ثالثاً: وحدة التحليل:

إن وحدة التحليل في الدراسة كانت البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية والقوائم المالية لمصرف ليبيا المركزي عينة الدراسة والتي تعكس مؤشرات المتغير المستقل (الاحتياطي القانوني)، وأسعار الصرف والتضخم لقياس المتغير التابع (الاستقرار النقدي).

رابعاً: طرائق جمع البيانات:

جمع الباحثون البيانات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة من المصادر التالية:

أ- المصادر الأولية:

وهى المصادر التي تغطى الجانب التطبيقي للدراسة، وتعتمد الدراسة على البيانات المستمدة من النشرات والتقارير المالية السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي محل الدراسة.

ب- المصادر الثانوية:

لتغطية الإطار النظري للدراسة تم الرجوع إلى الأبحاث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية ذات الصلة بالموضوع، والمواقع الإلكترونية الرسمية.

خامساً: متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

تضمن نموذج الدراسة متغيراً رئيساً واحداً يعبر عن المتغير المستقل سيتم من خلاله معرفة دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي وهو الاحتياطي القانوني، في ظل عدم تمكن المصرف من استخدام الأدوات التي تستخدمها

المصارف المركزية الأُخَر، سواءً بفعل قانون منع التعامل بالفائدة أو بسبب ضيق السوق المالي، أو حتى بسبب الانقسام السياسي.

– الاحتياطي القانوني: هي تلك النسبة من النقود التي يجب على المصرف التجاري الاحتفاظ بها لدى المصرف المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك المصارف.

– المتغيرات التابعة (الاستقرار النقدي): ويعبر عن حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف)، وسوف يتم قياسه من خلال:

1– أسعار الصرف.

2– التضخم.

سادساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1ـ الإحصاء الوصفي: من حيث الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لوصف متغيرات الدراسة المستقلة والتابع.

2– لاختبار ملاءمة النموذج تم إجراء الاختبارات التالية: اختبار الارتباط الخطى المتعدد، واختبار الارتباط الذاتي.

3– لاختبار الفرضيات تم استخدام الانحدار البسيط، وذلك لمعرفة دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

نتناول التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة، حيث سيتم عرض وصف لمتغيرات الدراسة، واختبار لملاءمة البيانات لنموذج الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة:

يعرض الإحصاء الوصفي متغيرات الدراسة (الاحتياطي القانوني، أسعار الصرف، التضخم) وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بمصرف ليبيا المركزي، للفترة (2007 –2016).

أولا: المتغير المستقل:

1- الاحتياطي القانوني:

جدول (1): الإحصاء الوصفي للاحتياطي القانوني مصرف ليبيا المركزي

المقياس	مصرف ليبيا المركزي
الوسط الحسابي	118311.900
الانحراف المعياري	51149.4030
القيمة القصوى	16712.50 (2013م)
القيمة الدنيا	3138 (2007م)

يعرض الجدول (1) وصفاً للاحتياطي القانوني خلال فترة الدراسة (2007–2016)، حيث بلغ متوسط نسبة الاحتياطي القانوني (118311.900)، وبانحراف معياري (51149.4030)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (16712.500) عام2013م، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (3138.00) عام 2007م.

ثانياً: المتغير التابع:

1- أسعار الصرف:

جدول (2): الإحصاء الوصفي لأسعار الصرف مصرف ليبيا المركزي

المقياس	مصرف ليبيا المركزي
الوسط الحسابي	1.2935
الانحراف المعياري	0.07398
القيمة القصوى	1.45(2016م)
القيمة الدنيا	1.23(2007م)

يعرض الجدول (2) وصفاً لأسعار الصرف خلال فترة الدراسة (2007-2016)، حيث بلغ متوسط سعر الصرف في مصرف ليبيا المركزي (1.2935)، وبانحراف معياري (0.074)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.45) عام 2016م، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (1.23) عام2007.

2- التضخم:

جدول (3): الإحصاء الوصفي لمعدل التضخم مصرف ليبيا المركزي

المقياس	مصرف ليبيا المركزي
الوسط الحسابي	%8.41
الانحراف المعياري	%7.60284
القيمة القصوى	%25.90(2017م)
القيمة الدنيا	%2.40(2009م،2010م،2014م)

يعرض الجدول (3) وصفاً لمعدل التضخم خلال فترة الدراسة (2007-2016)، حيث بلغ متوسط معدل التضخم في مصرف ليبيا المركزي (8.41%)،

وبانحراف معياري (7.60%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (25.90%) عام 2017م في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (2.40%) أعوام 2009م، م2010م، 2014م .

المطلب الثاني: اختبار ملاءمة النموذج:

لاختبار مدى ملاءمة نماذج الدراسة لقياس أثر الاحتياطي القانوني في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم لمصرف ليبيا المركزي تم إجراء الاختبارات التالية:

اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation:

يعرف الارتباط الذاتي بأنه عبارة عن وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، التي تجعل من نتائج النموذج غير موثوقة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها ، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار إحصائي ديربن–واتسون (Durbin-Watson Test) والذي يرمز له بالرمز D-W ومقارنته بقيمتين مستخرجتين من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى المعنوية α، وعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k، ويرمز لهاتين القيمتين بالرمزين dl (الحد الأدنى) وdu (الحد الأعلى) فإذا كانت قيمة D-W أكبر من du دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة D-W أقل من dl دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، والجدول رقم (4)يبين نتائج هذا الاختبار لجميع فرضيات الدراسة:

جدول (4)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

النموذج	الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	D1	Du	النتيجة
التضخم	H01	1.331	0.88	1.32	لا يوجد ارتباط ذاتي
الصرف	H02	0.515	0.88	1.32	يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ أن قيم D-W لمتغير التضخم في الفرضية H01 أكبر من du مما يشير لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

أما بالنسبة لنموذج الصرف فنجد أن قيم D-W لمتغير الصرف في الفرضية H02 أصغر من dl مما يشير لعدم خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي أي وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار، مما يستلزم معالجة هذه المشكلة وتخليص النموذج من الارتباط الموجود بين حدود الخطأ العشوائي، كي يصبح النموذج صالحاً للدراسة والاستخدام.

معالجة نموذج الصرف لتخليص البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي:

بعد أن وجدنا مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج الثاني (نموذج انحدار سعر الصرف على الاحتياطي القانوني) فإنه استوجب علينا التخلص من هذه المشكلة وذلك باستخدام طريقة التكرار لتنقية البيانات من أثر وجود الارتباط الذاتي فقمنا بما يلي:

- حساب معامل الارتباط أي حساب القيمة التقديرية لمعامل الارتباط $\hat{\rho}$ حيث:

$$\hat{\rho} = \frac{\sum_{i=1}^{n} e_i \times e_{i-1}}{\sum_{i=1}^{n} e_i^2}$$

فوجد أن $\hat{\rho} = 0.49$

- اجراء العمليات الحسابية الآتية:

$$Y_i^* = Y_i - \hat{\rho}.Y_{i-1} \quad \text{and} \quad X_i^* = X_i - \hat{\rho}.X_{i-1}$$

حيث إن:

$$Y_1^* = Y_1.\sqrt{1-\rho^2} \quad \text{and} \quad X_1^* = X_1.\sqrt{1-\rho^2}$$

وبعد أن تمت عملية تحويل البيانات وتم الحصول على البيانات بعد عملية التحويل كما هي في الملحق (2)، تم إجراء نموذج الانحدار لسعر الصرف وبالكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي من خلال إيجاد إحصاء دربن واتسون فكانت النتائج كما يلي:

جدول (5)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بعد التحويل الأول للبيانات

النموذج	الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	D1	Du	النتيجة
الصرف	H02	0.99	0.88	1.32	منطقة عدم الحسم (الاختبار فاشل)

نلاحظ أن قيمة D-W لمتغير سعر الصرف في الفرضية H02 أكبر من dl وأصغر من du أي أنها تقع في منطقة عدم الحسم للاختبار مما يشير إلى فشل الاختبار في تحديد وجود المشكلة من عدمه، مما يستلزم معالجة هذه المشكلة وتخليص النموذج من الارتباط الذاتي نهائياً، كي يصبح النموذج صالحاً للدراسة والاستخدام، فتم باستخدام طريقة التكرار مرة أخرى لتنقية البيانات من أثر وجود الارتباط الذاتي.

وبعد أن تمت عملية تحويل البيانات للمرة الثانية كانت البيانات بعد عملية التحويل كما هي في الملحق (3)، تم إجراء نموذج الانحدار لمتغير سعر الصرف وبالكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي من خلال إيجاد إحصاء دربن واتسون فكانت النتائج كما يلي:

جدول (6)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بعد التحويل الثاني للبيانات

النموذج	الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	D1	Du	النتيجة
الصرف	H02	1.403	0.88	1.32	لا يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ ان قيم D-W لمتغير سعر الصرف في الفرضية H02 أكبر من du أي أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار لمتغير سعر الصرف وبذلك يكون النموذج صالحاً للاستخدام ويمكن الاعتماد على النتائج المتحصل عليها منه.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات:

في هذا الجزء من الدراسة عرض لاختبار الفرضيات، حيث تم إخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي البسيط، وقد كانت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى H01:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للاحتياطي القانوني في سعر الصرف لمصرف ليبيا المركزي.

جدول (7)

المتغير (الاحتياطي القانوني) على سعر الصرف.

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
					البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
سعر الصرف	0.60	0.36	4.454	0.042	الاحتياطي القانوني	−0.000084	0.000	−2.110	0.042
					ثابت الانحدار	0.889	0.193	4.614	0.002

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن أثر المتغير المستقل (الاحتياطي القانوني) في المتغير التابع (سعر الصرف) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (4.454)، وبمستوى دلالة (Sig=0.042) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط (r=0.60) فيشير الى العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، بالإضافة الى أن قيمة معامل التحديد كانت (r2=0.36) وهي تشير إلى أن 36% من التباين في (أسعار الصرف) يمكن تفسيره من خلال التباين في (الاحتياطي القانوني)،

مع بقاء جميع المتغيرات الأُخَر ثابتة بينما 64% من التباين في (أسعار الصرف) يرجع لمتغيرات أُخَر.

وحيث إن قيمة β للاحتياطي القانوني كانت سالبة فإن هذا يشير إلى أن العلاقة بين الاحتياطي القانوني وسعر الصرف علاقة عكسية.

أما معامل الانحدار β=(0.889) فهو يشير إلى أثر الاحتياطي القانوني في سعر الصرف، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (2.110−) وبمستوى دلالة (Sig=0.042)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ≤ α (0.05) الاحتياطي القانوني في سعر الصرف في مصرف ليبيا المركزي".

وهذا يدل على أن زيادة الاحتياطي القانوني يسهم في انخفاض سعر الصرف في مصرف ليبيا المركزي، وهو ما يفسر بتدخلات المصرف المركزي عن طريق التعديل بأداة الاحتياطي القانوني أحد الأدوات المستخدمة لتحقيق الاستقرار النقدي، وبالتالي التحكم في أسعار الصرف.

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية H02، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a ≤0.05) للاحتياطي القانوني في حجم التضخم لمصرف ليبيا المركزي).

جدول (8) نتائج اختبار أثر الاحتياطي القانوني في حجم التضخم

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
					البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
حجم التضخم	0.046	0.002	0.017	0.900	الاحتياطي القانوني	0.0000865	0.001	0.130	0.900
					ثابت الانحدار	7. 387	8.284	0.892	0.399

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05)

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن أثر المتغير المستقل (الاحتياطي القانوني) في المتغير التابع (حجم التضخم) هو أثر غير دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (0.017)، وبمستوى دلالة (Sig F=0.900) وهو أكبر من 0.05، في حين كان معامل الارتباط فقط (r=0.046) فيشير إلى العلاقة بين المتغيرات، بالإضافة الى أن قيمة معامل التحديد كانت (r2=0.002) وهي تشير إلى أن 0.002 (تقريباً 0.00%) من التباين في (حجم التضخم) يمكن تفسيره من خلال التباين في (الاحتياطي القانوني)، مع بقاء جميع المتغيرات الأُخر ثابتة، وهذا يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل (الاحتياطي القانوني) و المتغير التابع (حجم التضخم) علاقة ضعيفة جداً حتى أنها تكاد تكون معدومة.

أما معامل ثابت الانحدار β = (7.387) فهو يشير إلى أثر الاحتياطي القانوني في حجم التضخم، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (0.892) وبمستوى دلالة (Sig=0.933)، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه: (لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى($a\leq0.05$) الاحتياطي القانوني في حجم التضخم في مصرف ليبيا المركزي).

وهذا يدل على أن زيادة الاحتياطي القانوني ليس له تأثير في حجم التضخم في مصرف ليبيا المركزي.

وبناءً على نتائج الاختبارات السابقة نستعرض في الجدول التالي موجزاً لإجمالي نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

جدول (9)

إجمالي نتائج اختبار الفرضيات

الرقم	الفرضية	قبول أو رفض الفرضية
1	الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للاحتياطي القانوني في سعر الصرف بمصرف ليبيا المركزي.	تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للاحتياطي القانوني في سعر الصرف بمصرف ليبيا المركزي.
2	الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للاحتياطي القانوني في حجم التضخم بمصرف ليبيا المركزي.	تم قبول فرضية العدم، التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للاحتياطي القانوني في حجم التضخم بمصرف ليبيا المركزي.

المطلب الرابع: مناقشة النتائج والفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى H01:

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (9) تبين أنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لمتغير (الاحتياطي القانوني) في سعر الصرف بمصرف ليبيا المركزي، وكانت هذه العلاقة عكسية فالزيادة في الاحتياطي القانوني ستسهم في انخفاض سعر الصرف وهذا يؤشر على كفاءة إدارة مصرف ليبيا المركزي في تحقيق التوازن بين الاحتياطي القانوني وسعر الصرف للوصول إلى الاستقرار النقدي.

ويعتبر في رأى الباحثين مؤشراً جيداً على قدرة ادارة مصرف ليبيا المركزي في التعامل مع الزيادة في حجم الاحتياطي القانوني المتمثل في ارتفاع مخزون الذهب

والعملات الصعبة، الأمر الذى يؤدي إلي الحد من تدهور قيمة الدينار إلى حد ما، غير أن للظروف الأمنية و السياسية وضعاً خاصاً، مما أدى إلى ولادة سوق موازية للعملات الصعبة و تهريبها خارج الدولة.

الفرضية الرئيسية الثانية H02:

بناءً على نتيجة الاختبارات الاحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (9)، تبين عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية للاحتياطي القانوني في التضخم، وبالتالي لا يمكن التحكم في التضخم من خلال الاحتياطي القانوني.

ويرى الباحثون أن هذا المؤشر يشير إلى أن الاحتياطي القانوني لا يؤثر في استقرار الأسعار، وهو ما يشير إلى عدم فعالية هذه الأداة في الحد من التضخم خاصة في ظل فقدان مصرف ليبيا المركزي للأدوات التقليدية التي تستخدمها المصارف المركزية التقليدية بعد قانون إلغاء التعامل بالفائدة.

النتائج والتوصيات

تمهيد:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استخدام الاحتياطي القانوني للتأثير في سعر الصرف والحد من التضخم، وبعد الانتهاء من اختبار الفرضيات ومناقشتها سيتم عرض نتائج الدراسة ومن ثم توصياتها.

أولاً: النتائج:

في مجال عرض نتائج هذه الدراسة سيتم عرض نتائج التحليل الإحصائي الذى تم تطبيقه على عينة الدراسة.

نتائج التحليل الإحصائي:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للاحتياطي القانوني في سعر الصرف بمصرف ليبيا المركزي، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية سلبية بينهما، حيث إن زيادة الاحتياطي القانوني يسهم في انخفاض سعر الصرف، وهو ما يشير إلى نجاح مصرف ليبيا المركزي من خلال هذه الأداة في الحفاظ على قيمة الدينار الليبي خلال فترة الدراسة، مع عدم إغفال المتغيرات الأُخَر التي تقع خارج نطاق سيطرة مصرف ليبيا المركزي كالظروف السياسية والأمنية، الأمر الذى أدى إلى ظهور سوق موازية للعملات.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للاحتياطي القانوني في التضخم، وهو ما يدل على أن هذه الأداة لم تكن قادرة على الحد من التضخم نتيجة فقدان مصرف ليبيا المركزي للأدوات التقليدية التي تستخدمها المصارف المركزية التقليدية بعد قانون إلغاء التعامل بالفائدة.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد تم اقتراح التوصيات التالية:

1- أن يكون الهدف الأساسي لمصرف ليبيا المركزي هو الحد من التضخم و العمل على استقرار قيمة العملة، حيث إن كفاءة المصرف المركزي في إدارته للسياسة النقدية تقاس بمدى نجاحه في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والتي يعبر عنها بتسجيل معدلات منخفضة للتضخم، وهو الهدف الأساسي للمصارف المركزية في العالم.

2- يجب على المصرف ابتكار واستخدام أدوات جديدة تساعده في الوصول إلى الاستقرار النقدي بحيث يتمكن من خلالها من الحد من التضخم واستقر أسعار الصرف، ويمكنه الاستفادة من تجارب الدول التي طبقت النظام المصرفي الإسلامي.

3- العمل على تعزيز سعر صرف الدينار مقابل العملات الأُخَر من خلال الاهتمام بمختلف القطاعات كالصناعة والزراعة والخدمات، والعمل على الرفع من مستوى تنافسيتها داخلياً وخارجياً، بما يؤدى إلى زيادة الصادرات منها، وبالتالي ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأُخرَ.

4- العمل على تشجيع الدراسات والأبحاث للتعرف على العوامل الأُخَر المؤثرة في سياسة مصرف ليبيا المركزي والتي لم تشملها الدراسة مثل درجة استقلالية المصرف المركزي، وهيكلة ونوعية الموارد البشرية التي يوظفها بهدف الوصول إلى توصيات تؤدى إلى زيادة فاعليتها والوصول إلى الاستقرار النقدي.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الجبوري، خلف محمد حمد،2011م، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الاشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية / 23- العدد / 7- المجلد/ 23.

2- العايب، آمال،2015م، البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر، (2000-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر ــ بسكرة، الجزائر.

3- المشهداني، أحمد إسماعيل، وآل طعمة، حيدر حسين، 2012م، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة، (2003 -2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، العراق.

4- جبار، بشرى2013م، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدى، الجزائر.

5- حسب الرسول، سعاد محمد، 2004م، دور البنك المركزي السوداني في تحقيق الاستقرار النقدي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القرآن الكريم، السودان.

6- دخيل الله، سالم محمود، 2014م، تقييم أداء وفعالية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا.

7- سعيدان، عمر،2009م، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ــ العربي بن مهيدي - أم البواقي الجزائر.

8- شبيرة، يمينة، 2016م، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014م)، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

9- طوقان، أمية، دور البنك المركزي في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية و العالمية، 2005 سوريا.
10- عقراوى، زايد طارق شكري، و الياس، ماهر جلال يعقوب، 2017م، مزاد العملة للبنك المركزي العراقي ودوره في تحقيق استقرار أسعار صرف الدينار العراقي، المجلة الأكاديمية، جامعة نوروز، المجلد 6، العدد1(2017).
11- موسى، أحلام مبارك، 2005م، آلية رقابة البنك المركزي علي أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية–دراسة حالة بنك الجزائر–(2004–2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Cunningham and Friedrich, (2016) entitled: The role of central banks in enhancing financial stability. Canada.20016

2- Martin Helweig, Financial Stability, Political Cash and Banking Supervision, Central Banks, Bonn - Germany - 2014.

3- Cristina and Ilya Lobo, the central bank policy between the goal of price stability and enhance financial stability, Romania - 2013

4- The Kauai & Morgan Study, (2012): Central Banking for Financial Stability J.Pierre Pattat, Monnaie, Instutitions Financières et Politiques Monétaires, eme Edition, Economica, Paris, 1987, p: 277, Gilles Jacoud, La Monnaie Dans L'Economie, Nathan, Paris, 2eme édition, 1994, P: 82.

ثالثاً: شبكة الانترنت:

https://cbl.gov.ly